التغيرات الديموغرافية والاجتماعية لسكان عواصم إقليم الدلتا التخطيطي

خلال الفترة (١٩٩٦ -٢٠١٧)

إعداد

السيد عبدالستار القطب سلطان

elsayed.kotob@art.tanta.edu.eg

مدرس مساعد – قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – كلية الآداب - جامعة طنطا

أ.د محمد زكي السديمي

mohamed.zaki@art.tanta.edu.eg

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة طنطا

أ.د علاء سيد محمود (رحمه الله)

أستاذ جغرافية السكان بكلية الآداب - جامعة طنطا

أ.د وائل عبدالله إبراهيم

wael٩٩@mans.edu.eg

أستاذ جغرافية السكان - رئيس قسم الجغرافيا بكلية الآداب - جامعة المنصورة

المستخلص:

تتجسد دراسة أي مجتمع سكانيًا من خلال رصد تغير خصائصه الديموغرافية والاجتماعية سواء كانت هذه الخصائص طبيعية أم مكتسبة، ومن أهم هذه السمات الطبيعية؛ هيكله العمري وتركيبه النوعي، حيث يعدا كمحددان أساسيان في العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية. أما عن الخصائص المكتسبة (الحالة التعليمية والحالة الزواجية)، فيعد رصد تغير المستويات التعليمية والحالات الزواجية بين سكان العواصم من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تعكس مدى قدرتهم على مواكبة عملية التنمية.

هذا ويهدف البحث إلى تحديد أي العواصم لديها مخزون بشري قادر على العمل والإنتاج من منظور الهيكل العمري والنوعي، إضافة إلى تحديد المستويات التعليمية الأكثر انتشارًا بين سكان العواصم، وذلك بهدف توجيه الخطط والسياسات التعليمية نحو تعزيز المستوي التعليمي السائد، أضف إلى ذلك تحديد أكثر المناطق الجغرافية احتياجاً لتعزيز البيئة التعليمية، وأما عن ديناميكية الحالة الزواجية بين سكان العواصم فتأتي دراستها بهدف تحديد أكثر الحالات الزواجية ظهورًا بين السكان مما يعكس العديد من الأوضاع الاقتصادية في الإقليم، مثل القدرة المالية على الزواج.

الكلمات الافتتاحية: التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، عواصم إقليم الدلتا التخطيطي، النمط السكاني والتخطيط الحضري للمدن، التوزيع العمري و النوعي.

المقدمة:

تُعد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية لسكان عواصم إقليم الدلتا التخطيطي موضوعًا حيويًا في الدراسات السكانية؛ إذ تشهد هذه العواصم تغيرات في تركيب سكانها وبنية مجتمعاتها، وتتضمن التغيرات الديموغرافية، التوزيع العمري، وتغيرات النسب النوعية، وتؤثر هذه التحولات بشكل كبير في توزيع السكان وتركيبهم الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تُؤثر التغيرات الاجتماعية لسكان العواصم في القيم والثقافات والسلوكيات الاجتماعية، مما يفرض ضرورة تحليل وفهم هذه التغيرات لتحديد الفرص والتحديات التي يواجهها سكان عواصم الإقليم.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة فى أن فهم وتحديد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية لسكان عواصم إقليم الدلتا التخطيطي يسهم بشكل كبير في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، إضافة إلى تطوير السياسات والبرامج الحكومية المناسبة للتعامل مع هذه التغيرات بشكل مستدام.

أهداف الدراسة:

- فهم التركيبة الاجتماعية المتغيرة لسكان عواصم الإقليم، من حيث خصائصها وأبعادها المختلفة وذلك بهدف توظيفها في عملية التنمية للإقليم.
- تحديد رصيد عواصم الإقليم من الموارد البشرية المؤهلة للدخول في سوق العمل.
- توضيح الفوارق المكانية في المستويات التعليمية بين سكان العواصم، وتحديد أكثر المؤهلات انتشارًا بينهم.
- التركيز على نسب الزواج والطلاق في عواصم الدراسة، لما لهما من نتائج مباشرة على حجم الأعباء الاقتصادية التي يجب على المجتمع توفيرها.

منهجية الدراسة وأساليبها :

اعتمد البحث على ثلاثة مناهج؛ الأول: المنهج التاريخي وظهر من خلال رصد الظاهرة منذ عام ١٩٩٦، والثاني المنهج الوصفي ويركز على وصف وتفسير الظاهرة والبحث وراء أسبابها في ضوء فهم العلاقات السببية لذلك. وأما المنهج الثالث فهو المنهج الإقليمي والذي اتضح من خلال دراسة الظاهرة في حيز واضح (العواصم الاقليمية) من إقليم الدلتا، وأما عن الأساليب المستخدمة فقد اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي مستخدماً برنامج Microsoft Excel لإنتاج الجداول والأشكال البيانية وحساب معاملات الارتباط، فضلاً عن الأسلوب الكارتوجرافى مستخدماً برنامج Arc map ١٠.٨ لإنتاج خرائط التوزيعات.

حيز الدراسة :

الحيز الموضوعي: قامت الدراسة على أساس بُعدين مهمين وهما التغيرات الديموغرافية والتغيرات الاجتماعية.

الحيز المكاني : قامت الدراسة على حيز مكاني محدد وهو عواصم محافظات إقليم الدلتا التخطيطي وهم: (طنطا – شبين الكوم – المنصورة – دمياط – كفر الشيخ).

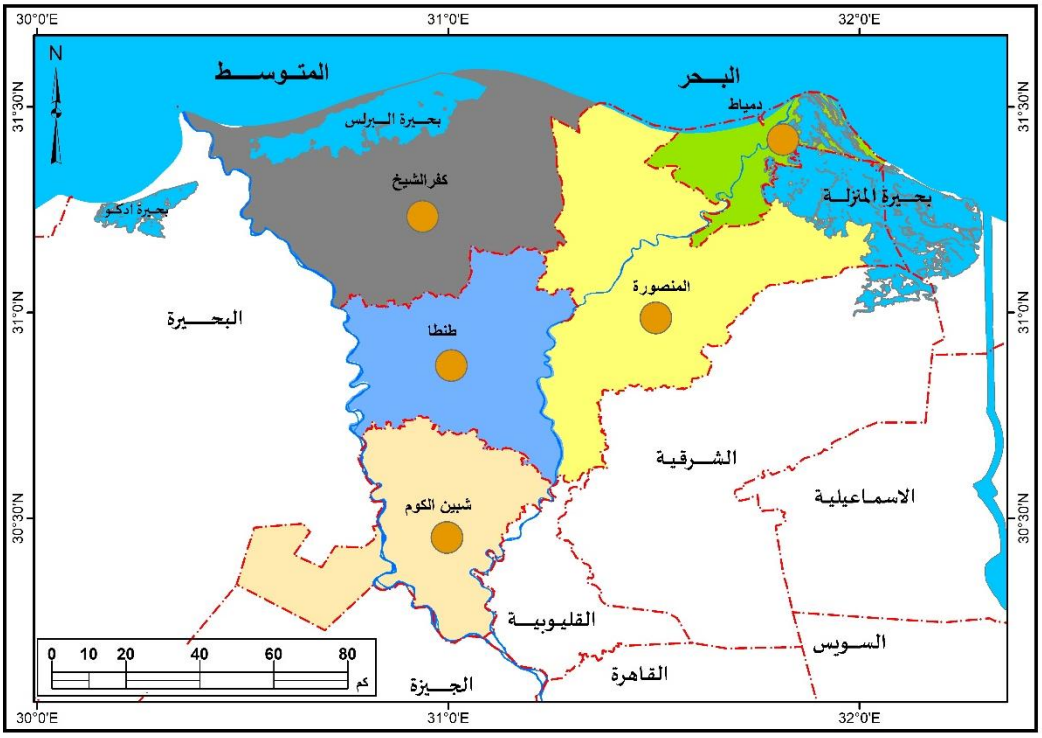

شكل (١) العواصم الاقليمية لمحافظات إقليم الدلتا التخطيطي

المصدر: اعتمادًا علي shape file من مركز المعلومات بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، باستخدام برنامج ARC GIS ١٠.٩

الحيز الزمني : اعتمدت البحث على مدي زمني محدد من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠١٧.

أولًا: الخصائص الديموغرافية لسكان عواصم الإقليم.

يُعد التركيب العمري والنوعي من أهم المكونات الديموغرافية الطبيعية للسكان؛ لكونه يقدم صورة شاملة عن خصائص المجتمع، كما أنه يدخل في وضع العديد من السياسات العامة للدولة، علاوة على ذلك يُعد من أهم العوامل الديموغرافية التي تُبنى عليها الدراسات التخطيطية.

١- التركيب النوعي:-

يؤثر التركيب النوعي بشكل مباشر في العديد من المؤشرات الاجتماعية، مثل نسب الزواج ونمط الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، وكذلك نمط الهجرة وغيرها من المؤشرات الأخرى (السعدي، ٢٠١٤، ص١٧٥).

يُعد مقياس النسبة النوعية أحد أهم المقاييس المستخدمة في دراسة التركيب النوعي، ويوضحه الجدول(١) والشكل (١) على مستوى عواصم الدراسة ومقارنتها بحضر الجمهورية ومنهما يتضح ما يلي:

– انخفضت النسبة النوعية على مستوى حضر الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)، فى حين ارتفعت النسبة خلال الفترة (٢٠٠٦ -٢٠١٧)، واتبعت عواصم الإقليم هذا الإتجاه هبوطاً وصعودًا، على الرغم من هذا التغير، إلا أن هذه المعدلات ظلت في مداها الطبيعي والذي يتراوح من (٩٥ – ١٠٥) ذكر / ١٠٠ أنثى.

– تشير البيانات إلى أنّ النسبة النوعية في حضر الجمهورية وعواصم الإقليم قد شهدت استقرارًا خلال عام ٢٠٠٦، حيث سجلت ١٠٠.١ على مستوى العواصم، و ١٠٤.٣ على مستوى حضر الجمهورية. ومع حلول عام ٢٠١٧، ارتفعت النسبة النوعية بفارق نسبي ٣.٣% لتصل إلى ١٠٣.٤ على مستوى العواصم و ١٠٦.٢ على مستوى حضر الجمهورية.
ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة حجم المواليد الذكور، حيث بلغت ٢٨٤ ألفًا مقارنة بـ ٢٦٧ ألفًا للمواليد الإناث خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) على مستوى حضر الجمهورية[١] .

جدول (١) تغير النسبة النوعية لسكان عواصم الإقليم مقارنة بحضر الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) (ذكر لكل ١٠٠ أنثى)

التعداد / المدينة	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	المتوسط
طنطا	١٠٢.٣	٩٩.٩	١٠٣.٠	١٠١.٨
كفرالشيخ	٩٨.٧	٩٦.٩	١٠٠.١	٩٨.٦
المنصورة	١٠٣.٢	٩٩.٦	١٠٢.٤	١٠١.٨
دمياط	١٠٤.٤	١٠٤.٢	١٠٨.٧	١٠٥.٨
شبين الكوم	١٠٣.٨	٩٩.٩	١٠٣.٠	١٠٢.٢
جملة العواصم	١٠٢.٦	١٠٠.١	١٠٣.٤	١٠٢.١
حضر الجمهورية	١٠٥.١	١٠٤.٣	١٠٦.٢	١٠٥.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات التعداد للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

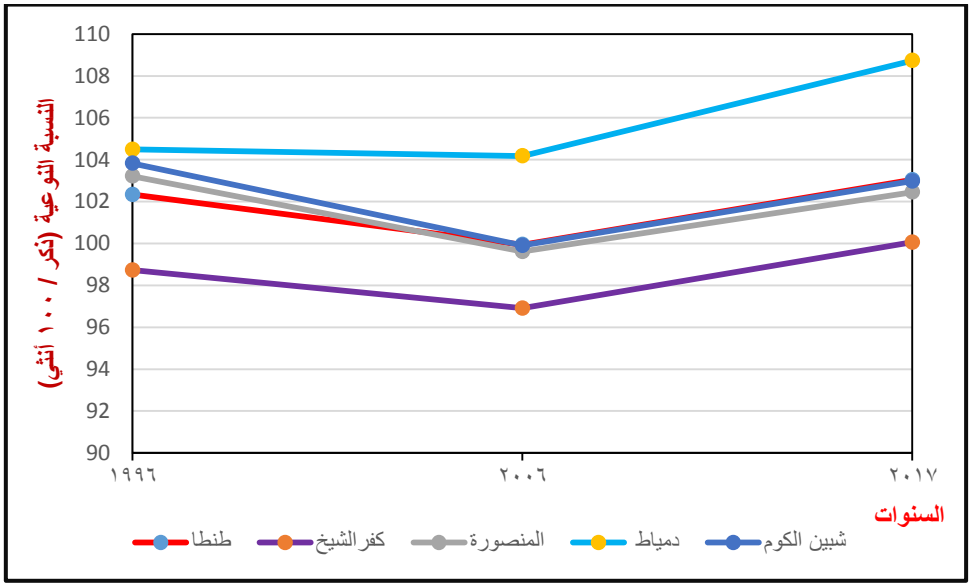

شكل (١) تغير النسبة النوعية لسكان عواصم الإقليم مقارنة بحضر الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة المواليد والوفيات عامي ٢٠٠٦-٢٠١٧.

يعرض جدول (١) والشكل (١) التوزيع المكاني للنسبة النوعية بين عواصم الإقليم ومنهما يتضح ما يلي:

- ارتفعت النسبة النوعية إلى أقصاها بمدينة دمياط طوال فترة الدراسة بمتوسط بلغ ١٠٥.٨؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الحيز العمراني للمدينة ليضم قرية غيط النصارى إلي شياخة ثان، تلك القرية التي تتسم بعادات وتقاليد ريفية شأنها شأن قري الريف؛ منها حب الإنجاب وخاصة للذكور على الإناث، يعقبها مدينة شبين الكوم بمتوسط ١٠٢.٢، ثم تساوت النسبة النوعية بمدينتي طنطا والمنصورة بمتوسط ١٠١.٨ لكلا منهما، أما مدينة كفر الشيخ فقد حققت أدني نسبة نوعية طوال فترة الدراسة.
- تراوحت النسبة النوعية **عام ١٩٩٦** ما بين ١٠٤.٥ لمدينة دمياط إلى ٩٨.٧ بمدينة كفر الشيخ، وبحلول عام ٢٠٠٦ كادت النسبة النوعية تتساوى بمدن طنطا وشبين الكوم والمنصورة حيث دارت نسبهم حول ٩٩.٧؛ أي أن الاتجاه العام في هذه السنة كان يمثل انخفاضًا بين جميع العواصم، أما عام ٢٠١٧ ارتفعت النسبة النوعية في جميع العواصم وجاءت أعلى نسبة زيادة بقيمة ٤.٤% بمدينة دمياط(١٠٨.٧)، بينما سجلت مدينة المنصورة(١٠٢.٤) ارتفاعاً قدره ٢.٨% خلال هذه الفترة.

نستنتج مما سبق: ارتفاع النسبة النوعية بجميع العواصم خلال الفترة (١٩٩٦ -٢٠١٧)، باستثناء مدينتي المنصورة وشبين الكوم فقد سجلتا انخفاضًا بقيمة ٠.٨ لكلا منهما؛ وسبب ذلك يرجع إلى تقارب حجم الزيادة الفعلية بين الذكور والإناث بالمدينتين.

٢- التركيب العمري.

يعد التركيب العمري من أهم الخصائص الديموغرافية للسكان، إذ يوضح حجم المخزون البشري القادر على الإنتاج والمساهمة في النشاط الاقتصادي، كما أنه يدخل في العديد من الدراسات التنموية(التعليم –الصحة وغيرها)، إضافة إلى أنه عنصر أساسي يمكن من خلاله الحكم على المجتمع ومستقبله من خلال تحديده لحجم الإناث في سن الحمل(١٥ -٤٥ سنة)، وكذلك حجم الداخلين فيه (أمهات المستقبل) والخارجين منه (البالغين سن اليأس) (السعدي،٢٠١٤،ص٣٨٧).

أ- التركيب العمري لإجمالي سكان عواصم الإقليم ومقارنته بحضر الجمهورية.

يتضح من الجدول (٢) والشكل رقم (٢) ما يلي:-

أ.أ صغار السن (٠ -١٥ سنة): شكلوا نحو ثلث حجم السكان تقريبا خلال فترة الدراسة، وقد انخفضت نسبتهم من ٣٠.٥% عام ١٩٩٦ إلى ٢٨.٨% عام ٢٠١٧، وجاء هذا الانخفاض بشكل غير مبرر تمامًا؛ بسبب ارتفاع معدل المواليد خلال هذه الفترة، فكان من المنطقي ارتفاع النسب بدلًا من انخفاضها، مما دفع الباحث لتطبيق مؤشر دقة بيانات العمر(بطريقة سكرتارية الأمم المتحدة)؛ لتحديد مدي دقة بيانات العمر في التعداد، وقد أوضحت نتيجة المؤشر ارتفاع دقة وصحة بيانات العمر في التعدادات الأخيرة عن نظيره عام ١٩٩٦ على مستوى كافة عواصم الدراسة، ومن ثم قد يكون وراء هذا الانخفاض زيادة حجم المواليد في العواصم لم تكن كبيرة مقارنة بالزيادة الكبيرة في حجم السكان (التقدير في منتصف العام)، ومن ثم ارتفاع قيمة المقام بشكل كبير أدي إلى انخفاض النسبة، وقد تناظر هذا الانخفاض لإجمالي سكان العواصم مع مثيله على مستوى حضر الجمهورية، إذ سجلت انخفاضًا بقيمه ٢.٧% خلال الفترة (١٩٩٦ -٢٠١٧). ومن ثم يمكن وصف مجتمع الدراسة بأنه مجتمع فَتي.

أ.ب. متوسطو السن (١٥ – ٦٤ سنة): هم أصحاب القدرة على العمل والإنتاج، وأصحاب النسبة الأكبر في المجتمع، حيث تراوحت نسبتهم حول ما يقرب من ثلثي حجم سكان العواصم طوال فترة الدراسة، ففى عام ١٩٩٦ كانت نسبتهم ٦٥.٦% ثم ارتفعت ٦٦.٤% عام ٢٠١٧، ويتماشى هذا الاتجاه الإقليمي (ارتفاعًا وانخفاضًا) مع نظيره على المستوى القومي، حيث

شهدت نسبتهم ارتفاعًا من ٦٣.١% عام ١٩٩٦ إلى ٦٦.٢% عام ٢٠١٧. وقد يرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض فئة صغار السن، والذي أدى إلى تراكم السكان في الفئات الوسطى، إضافة إلى تأثير عامل الهجرة في حجم هذه الفئة العمرية، ولكن الجدير بالذكر أن من إيجابيات ارتفاع هذه الفئة، تأثيرها المباشر على انخفاض حجم الإعالة الكلية في المجتمع، وهو ما تؤكده البيانات بالفعل من انخفاض نسبة الإعالة الكلية بين العواصم من ٥٢.٥% إلي ٥٠.٧% خلال عامي ١٩٩٦-٢٠١٧ على الترتيب.

أ.ج. **كبار السن (٦٥ سنة فأكثر):** هم الأكثر احتياجًا للرعاية الصحية والاجتماعية، وقد زادت نسبتهم من ٤% إلى ٤.٩% خلال الفترة (١٩٩٦ -٢٠١٧)، وقد تماشى أيضًا هذا الارتفاع الإيجابي مع نظيره على مستوى حضر الجمهورية.

ويتضح مما سبق، أنه لا توجد فروق جوهرية في نمط التغير للتركيب العمري لسكان عواصم الإقليم مقارنةً بنظيره على المستوي القومي.

جدول (٢) التوزيع النسبي لسكان العواصم حسب فئات العمر العريضة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

الفئات العمرية	أقل من ١٥ سنة			٦٤- ١٥			٦٥ سنة فأكثر			معدل الإعالة (الكلية)		
	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧
طنطا	٣٠.٦	٢٥.٤	٢٧.٥	٦٥.٥	٧٠.٢	٦٧.٢	٤.٠	٤.٤	٥.٣	٥٢.٧	٤٢.٥	٤٨.٩
كفرالشيخ	٣٣.١	٢٨.٠	٢٨.٩	٦٤.٢	٦٨.٧	٦٦.٥	٢.٧	٣.٤	٤.٦	٥٥.٨	٤٥.٦	٥٠.٣
المنصورة	٣٠.٦	٢٥.٦	٢٨.٣	٦٥.٩	٧٠.١	٦٦.٨	٣.٦	٤.٣	٤.٩	٥١.٨	٤٢.٧	٤٩.٧
دمياط	٣٠.٧	٢٧.٦	٣١.٥	٦٥.٢	٦٨.٠	٦٤.٠	٤.٢	٤.٤	٤.٦	٥٣.٥	٤٧.٠	٥٦.٣
شبين الكوم	٣٢.١	٢٧.٤	٢٩.٢	٦٣.٩	٦٨.٢	٦٦.٣	٤.٠	٤.٤	٤.٥	٥٦.٤	٤٦.٦	٥٠.٨
جملة العواصم	٣٠.٥	٢٦.٣	٢٨.٨	٦٥.٦	٦٩.٤	٦٦.٤	٤.٠	٤.٣	٤.٩	٥٢.٥	٤٤.٠	٥٠.٧
المتوسط العام	٣١.٤	٢٦.٨	٢٩.١	٦٤.٩	٦٩.٠	٦٦.٢	٣.٧	٤.٢	٤.٨	٥٤	٤٤.٩	٥١.٢
حضر الجمهورية	٣٣.٥	٢٨.٣	٣٠.٨	٦٣.١	٦٧.٨	٦٥.٠	٣.٤	٣.٩	٤.٢	٥٨.٥	٤٧.٥	٥٣.٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات التعداد للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

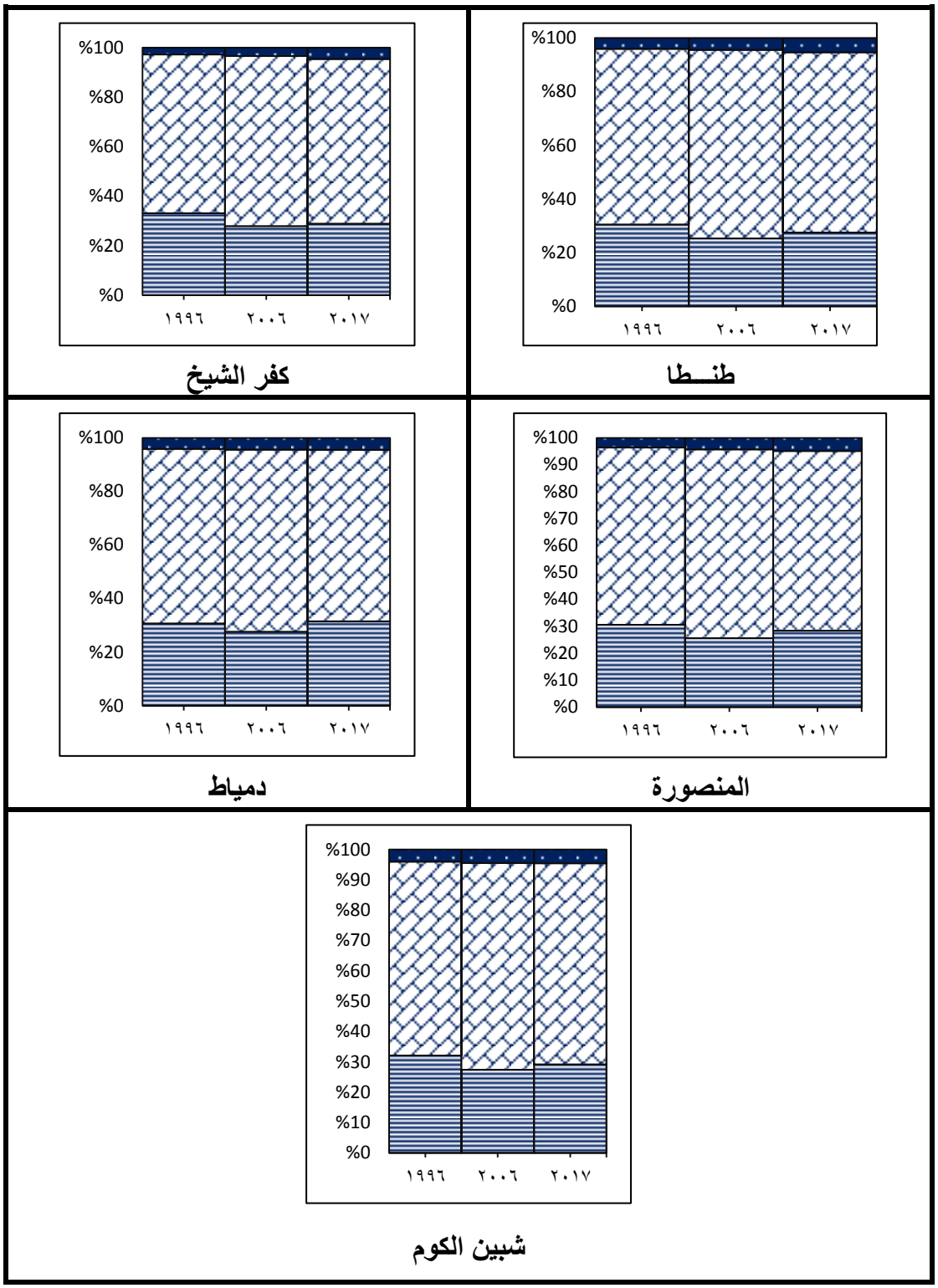

شكل (٢) التركيب العمري لسكان عواصم الإقليم حسب فئات السن العريضة خلال الفترة(١٩٩٦-٢٠١٧)

ب- التركيب العمري للسكان على مستوى عواصم الإقليم.

ب.أ فئة صغار السن: ففى عام ١٩٩٦ كانت نسبتهم بمدينتي كفر الشيخ وشبين الكوم أعلى من المتوسط العام لعواصم الإقليم (٣١.٤%)، بينما تساوت نسبتهم بباقي عواصم الإقليم عن المتوسط، وفي عام ٢٠٠٦ حافظت مدينة كفر الشيخ على الصدارة باستحواذها على أعلى نسبة

لصغار السن بنحو ٢٨%، ثم تلتها مدينة دمياط لتقترب منها بشدة بنسبة ٢٧.٦%، بينما هبطت مدينة شبين الكوم إلى المركز الثالث بفارق نسبي لم يتجاوز(١%) وانخفضت باقي العواصم عن المتوسط العام(٢٦.٣%)، وحافظت مدينة طنطا على ترتيبها المنخفض بأسفل القائمة بنسبة ٢٥.٤%، وفي عام ٢٠١٧ تغير الحال، إذ تنازلت مدينة كفر الشيخ عن المرتبة الأولى لصالح مدينتي دمياط وشبين الكوم، حيث ارتفعت نسبتيهما عن متوسط العواصم خلال هذا العام (٢٨.٨%) مسجلتين نحو ٣١.٥%، ٢٩.٢% على التوالي، واستقرت مدينة طنطا في ذيل القائمة بنسبة ٢٧.٥%، ويعني هذا أن هناك انخفاضًا في نسبة صغار السن بين جميع عواصم الدراسة باستثناء مدينة دمياط والتي ارتفعت قيمتها بها بمقدار (٠.٨%) خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)، وانعكس هذا بشكل مباشر على انخفاض نسبة الإعالة بين كافة العواصم عدا مدينة دمياط والتي زادت بها نسبة الإعالة بفرق ٢.٨% خلال هذه الفترة.

ب.ب. متوسطو السن : قاعدة منطقية أن يقابل انخفاض صغار السن ارتفاع تدريجي لفئات متوسط السن، وتشير البيانات إلي ارتفاع نسبة هذه الفئة بين جميع عواصم الدراسة؛ نظراً لانخفاض حجم صغار السن كما اتضح سابقًا، وقد شذ عن هذه القاعدة مدينة دمياط والتي حدث بها العكس حيث انخفض حجم متوسطو السن بها؛ لكونها المدينة الوحيدة التي ارتفعت فيها فئة صغار السن، وبتتبع نسب هذه الفئة بين عواصم الدراسة، اتضح تمركز مدينتي المنصورة وطنطا في مركزي الصدارة على باقي عواصم الدراسة وذلك طوال فترة الدراسة.

ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى: نجد أنه فى **عام ١٩٩٦** انخفضت نسبة هذه الفئة إلى أدناها بمدينتي كفر الشيخ وشبين الكوم حيث سجلتا ٦٤.٢%، ٦٣.٩%، أما عام ٢٠٠٦ ارتفعت نسبة هذه الفئة مقارنة بالتعداد السابق وتمثلت أعلى نسبة زيادة فى مدينة طنطا بمقدار ٧.٢% بفارق نسبي ٤.٧% ويليها مدينة كفر الشيخ بنسبة ارتفاع بلغت (٧%)، بفارق نسبي ٤.٥%، أما أدنى نسبة زيادة فقد سجلتها مدينة دمياط بمقدار ٤.٤%، وبحلول عام ٢٠١٧ ارتفعت هذه الفئة بجميع مدن الدراسة عن المتوسط العام البالغ ٦٦.٤%، وجاءت مدينة طنطا على رأس مدن الإقليم مستحوذةً على أعلى قيمة لمتوسطي السن بنحو ٦٧.٢% من جملة سكان المدينة، يليها مدينة المنصورة بنحو ٦٦.٨% ويعقبهما مباشرة نظيرهم بمدينة شبين الكوم بقيمة ٦٦.٣% وتوالى الانخفاض النسبي الطفيف بين عواصم الدراسة حتى سجلت مدينة دمياط أدني النسب.

ويعد عامل الهجرة أكثر العوامل الجغرافية تأثيراً في حجم تلك الفئة فأغلب حركة السكان تدخل في فئات العمر المتوسطة، أما عن حالة مدينة دمياط فكان لتعديلاتها الإدارية سبب رئيسي في ذلك.

ب.ج. فئة كبار السن ٦٥ سنه فأكثر: ارتفعت نسبتهم بجميع العواصم خلال فترة الدراسة. ويعد هذا الارتفاع أمرًا إيجابيًا، حيث يعكس وجود تقدم في المستوى الصحي والرعاية الاجتماعية في العواصم الإقليمية، ففى عام ١٩٩٦ ارتفعت نسبة كبار السن بجميع مدن الدراسة عن المتوسط العام (٣.٧%)، باستثناء مدينة كفر الشيخ التي سجلت نحو ٢.٧%، وفي عام ٢٠١٧ استحوذت مدينة طنطا على أعلى نسبة لكبار السن بقيمة ٥.٣% من جملة سكانها، يعقبها مدينة المنصورة بقيمة ٤.٩%، وهو ما يشير إلى ارتفاع قيمتهما عن المتوسط العام للمدينة البالغ خلال هذا العام ٤.٨%، وهو ما قد يؤثر على ارتفاع نسبة الإعالة داخل هاتين المدينتين، أما عن باقي عواصم الدراسة فقد تدنت نسبتهم بشكل طفيف للغاية حتى سجلت مدينة شبين الكوم أدنى النسب (٤.٥%). وقد أكد مؤشر التعمر[١] على ارتفاع الشيخوخة بين العواصم؛ لأنه سجل ارتفاعًا من ١٣% عام ١٩٩٦ إلي ١٧% عام ٢٠١٧.

(١) مؤشر التعمر = (كبار السن / صغار السن) *١٠٠

ويمكن تلخيص ما سبق فى أن عواصم الدراسة على أعتاب الاستفادة من النافذة الديموغرافية[١] وذلك منذ عام ١٩٩٦، نظرًا لانخفاض نسبة صغار السن مقابل ارتفاع متوسطو السن، إضافة إلى انخفاض حجم الإعالة عن ٦٦%، وهو ما يشير إلى ملاءمة الوضع الديموغرافي في العواصم لاكتساب العائد الديموغرافي، وذلك إذا ما تم إقرار وتبني السياسات المعنية ذات الصلة والتي تظهر في عدة محاور رئيسية منها؛ استيعاب القوى العاملة المتزايدة في دعم وتطوير الإنتاج، فضلاً عن المجهودات في خفض مستويات الإنجاب، وتطوير المستويات الصحية والتعليمية، وزيادة مؤشرات التمكين لجميع الفئات المجتمعية (عبدالعزيز،٢٠١٨، صفحات متفرقه)، ومن هذا السياق تظهر نقطة بحثية تستدعي الاهتمام بدراستها ألا وهي محاولة اقتراح سياسات تنموية ذات الصلة بالهبة الديموغرافية وتتماشي مع طبيعة وظروف كل مدينة على حده.

٣. الهرم السكاني: يستعن الديموغرافيون في تحليلهم للتركيب النوعي العمري للسكان بالهرم السكاني أو شجرة الأعمار، والذي يوضح الحجم المطلق أو النسبي للفئات العمرية سواء كانت أحادية أم خمسية أم عشرية، ويتضح من الجدول (٣) والشكل (٣) الهيكل العمري والنوعي لسكان عواصم الدراسة ما يلي:

جدول(٣) التركيب العمري والنوعي لسكان عواصم الإقليم عام ١٩٩٦ - ٢٠١٧

المدينة	طنطا		كفرالشيخ		المنصورة		دمياط		شبين الكوم	
١٩٩٦										
الفئات	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من ٥	٤.٤	٤.٢	٤.٨	٤.٦	٤.٦	٤.٥	٤.٥	٤.٣	٤.٧	٤.٦
٥-	٥.٣	٥.١	٥.٧	٥.٦	٥.٢	٥.٠	٥.٣	٥.٠	٥.٤	٥.٢
١٠-	٥.٩	٥.٧	٦.٣	٦.١	٥.٨	٥.٥	٥.٩	٥.٦	٦.٣	٥.٩
١٥-	٥.٦	٥.٦	٦.٤	٦.٦	٦.٠	٥.٨	٥.٨	٥.٥	٦.٥	٥.٩
٢٠-	٤.٦	٤.٥	٤.٨	٥.٠	٤.٨	٤.٥	٤.٧	٤.٣	٤.٨	٤.٨
٢٥-	٣.٥	٣.٦	٣.١	٣.٧	٣.٤	٣.٧	٣.٩	٤.٠	٣.٣	٣.٥
٣٠-	٣.٦	٣.٧	٣.٢	٣.٨	٣.٤	٣.٨	٣.٦	٣.٨	٣.٥	٣.٦
٣٥-	٣.٦	٣.٨	٣.٣	٣.٨	٣.٥	٣.٨	٣.٣	٣.٦	٣.٤	٣.٤
٤٠-	٣.٥	٣.٥	٣.٢	٣.٣	٣.٥	٣.٥	٣.١	٣.٢	٣.٢	٣.٢
٤٥-	٣.١	٢.٧	٢.٩	٢.٥	٣.١	٢.٧	٢.٨	٢.٧	٢.٩	٢.٥
٥٠-	٢.٣	٢.١	٢.١	١.٩	٢.٣	٢.١	٢.٣	٢.٢	٢.٠	١.٩
٥٥-	١.٦	١.٥	١.٤	١.١	١.٦	١.٤	١.٧	١.٤	١.٥	١.٣
٦٠-	١.٥	١.٥	١.١	١.٠	١.٤	١.٤	١.٧	١.٤	١.٤	١.٣
٦٥-	١.٠	٠.٨	٠.٧	٠.٦	١.٠	٠.٨	١.١	٠.٨	١.٠	٠.٨
٧٠-	٠.٧	٠.٦	٠.٤	٠.٤	٠.٦	٠.٥	٠.٧	٠.٦	٠.٦	٠.٦
٧٥ فأكثر	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٠.٥
الجملة	٥٠.٦	٤٩.٤	٤٩.٧	٥٠.٣	٥٠.٨	٤٩.٢	٥١.١	٤٨.٩	٥٠.٩	٤٩.١
٢٠١٧										
أقل من ٥	٥.٢	٥.٠	٥.٢	٥.٢	٥.٤	٥.٣	٧.١	٦.٤	٥.٤	٥.٥
٥-	٤.٧	٤.٤	٤.٩	٤.٦	٤.٧	٤.٣	٤.٩	٤.٣	٥.٠	٤.٦
١٠-	٤.٢	٤.٠	٤.٥	٤.٤	٤.٤	٤.١	٤.٧	٤.١	٤.٤	٤.٢
١٥-	٤.٦	٤.٢	٥	٤.٨	٤.٨	٤.٦	٤.٣	٤	٤.٨	٤.٤

(١) عبارة عن فرصة ديموغرافية تنموية تتوفر في المجتمعات عندما يظهر تركيبها العمري فى هيكل معين، وهو انخفاض حجم صغار السن مقابل ارتفاع حجم فئة الإنتاج، أو عندما تصبح معدلات الإعالة داخل المجتمع أقل من ٦٦%، للمزيد يراجع حسين عبدالعزيز سيد، الفرصة الديموجرافية : حالة مصر، تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، صفحات متفرقة، ٢٠١٨.

-٢٠	٤.٨	٤.٥	٤.٨	٤.٧	٤.٨	٤.٧	٤.٤	٤.١	٥.٠	٥.٢
-٢٥	٤.٤	٤.٥	٤.١	٤.٧	٤.٣	٤.٥	٣.٩	٤.٤	٤.٥	٤.٤
-٣٠	٤.٠	٤.٠	٣.٧	٣.٩	٤	٤	٤.١	٣.٩	٣.٩	٤.٠
-٣٥	٣.٥	٣.٤	٣.٢	٣.٤	٣.٤	٣.٤	٣.٨	٣.٣	٣.٥	٣.٣
-٤٠	٢.٨	٣.٠	٢.٧	٣	٢.٨	٣	٣.١	٣	٢.٨	٣.٠
-٤٥	٢.٥	٢.٦	٢.٥	٢.٧	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٥	٢.٤	٢.٣
-٥٠	٢.٧	٢.٧	٢.٦	٢.٧	٢.٤	٢.٥	٢.٨	٢.٤	٢.٥	٢.٤
-٥٥	٢.٣	٢.٣	٢.٢	٢.١	٢.٢	٢.٣	٢.١	١.٩	٢.١	٢.١
-٦٠	٢.٢	٢.١	١.٩	١.٨	٢	١.٩	١.٨	١.٦	١.٩	١.٧
-٦٥	١.٥	١.٢	١.٣	١	١.٤	١.١	١.٢	١.١	١.٣	١.٠
-٧٠	٠.٨	٠.٧	٠.٧	٠.٦	٠.٨	٠.٦	٠.٧	٠.٦	٠.٧	٠.٦
٧٥ فأكثر	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٠.٥
الجملة	٥٠.٧	٤٩.٣	٤٩.٨	٥٠	٥٠.٥	٤٩.٤	٥٢.١	٤٨	٥٠.٧	٤٩.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات التعداد للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادي ١٩٩٦، ٢٠١٧

- **قاعدة الهرم السكاني (فئة صغار السن):** انخفض حجمهم من ١٦% عام ١٩٩٦ إلى ١٥% عام ٢٠١٧ للذكور، كما سجلت الإناث انخفاضًا من ١٥.٤% إلى ١٤.١%، والحقيقة أن هذا الانخفاض الإيجابي جاء بعد ارتفاع درجة الوعي بين السكان بأهمية تنظيم الأسرة واستشعار مدى نجاح حجم الأسرة الصغيرة، وأثر ذلك في مستوى معيشة الأبناء. عام ١٩٩٦ استحوذت مدينة كفر الشيخ على أعلى نسبة للذكور والإناث بنسبة ١٦.٨% للذكور، ١٦.٣% للإناث ثم تدنت هاتين النسبتين بين باقي العواصم بفروق نسبية طفيفة، حتى بلغت أدني نسبة للذكور بمدينة طنطا بقيمة ١٥.٦%، وسجلت مدينة المنصورة أدني نسبة للإناث بقيمة ١٤.٩%. أما عام٢٠١٧ تغيرت الصورة المكانية حيث حققت مدينة دمياط أعلى نسبة للذكور والإناث معًا بقيمتي ١٦.٧%، ١٤.٨% على الترتيب، ثم توالى هبوط هاتين النسبتين بين باقي العواصم حتى حققت مدينة طنطا أدنى نسبة بمقدار ١٤.١% للذكور، ١٣.٤% للإناث، أي زاد المدى الحسابي للذكور إلى ٢.٥% وللإناث بمقدار١.٤%.

- **حجم الهرم السكاني (فئة متوسطو السن):** مثلوا ما يقرب من ثلث حجم السكان، وقد اتجهت نسبتهم نحو الارتفاع النسبي الطفيف ففي عام ١٩٩٦ بلغت نسبتهم ٣٢.٦% للذكور ثم ارتفعت إلى ٣٣.٣% عام ٢٠١٧، وارتفعت كذلك نسبة الإناث من ٣٢.٣% إلى ٣٢.٩% عامي ١٩٩٦-٢٠١٧ على الترتيب. عام ١٩٩٦ حققت مدينة دمياط أعلى نسبة للذكور على مستوى العواصم بنسبة ٣٣% وساوتها إلى حد ما في نفس المرتبة نظيرها بمدينة طنطا حين بلغت ٣٢.٩%، ثم انخفضت قيمتهم إلي أدناها بمدينة كفر الشيخ حيث سجلت ٣١.٥%، **وبالنسبة للإناث** نجدهن توطن إبان هذا العام في مدينة المنصورة بقيمة ٣٢.٧% واقتربت منها بشدة نظيرهن في مدينة طنطا بنحو ٣٢.٦%، واستمر انخفاضهن من هاتين القيمتين إلى أن بلغت أدناها بمدينة شبين الكوم (٣١.٥%). أما عام٢٠١٧ فأظهرت فيه تجانس نسبي واضح للذكور بين العواصم، وأكده انخفاض قيمة المدى الحسابي من (١.٥) عام ١٩٩٦ إلى (١) عام ٢٠١٧، وظهر هذا التجانس من تساوى نسبة الذكور بمدينتي المنصورة وشبين الكوم عند ٣٣.٤%، كما تساوت نسبتهم كذلك بمدينتي كفر الشيخ ودمياط عند ٣٢.٨%، ٣٢.٩% على الترتيب. في حين حققت مدينة طنطا أعلى نسبة بقيمة ٣٣.٨%، **أما بالنسبة للإناث** فقد

اتضح وجود تشتت نسبي بين العواصم وبعضها ما بين أعلاهن نسبة بمدينة كفر الشيخ ٣٣.٧% وأدناهن بمدينة دمياط بقيمة ٣١%، وأكده ارتفاع قيمة المدى من ١.٣ عام ١٩٩٦ إلى ٢.٧ عام ٢٠١٧.

- **أما بالنسبة لقمة الهرم (فئة كبار السن ٦٥+):** عام ١٩٩٦ ارتفعت قيمتهم بين الذكور إلى أعلاها بمدينة دمياط حيث بلغت ٢.٤%، في حين تساوت نسبتهم بمدن طنطا والمنصورة وشبين الكوم عند ٢%، **أما بالنسبة للإناث** فقد ظهرت مدينتي طنطا والمنصورة في رأس القائمة بأعلى قيمهن والتي بلغت ١.٩% لكلا منهما، ثم هبطت هذه النسبة إلى أدناها بمدينة كفر الشيخ حين سجلت ١.٣%، وفي عام ٢٠١٧ تربعت مدينتي طنطا والمنصورة على رأس مدن الدراسة مستحوذتين على أعلى نسبة للذكور بقيمة ٢.٨% ، ٢.٧% على الترتيب، ثم تساوت باقي مدن الدراسة (شبين الكوم – دمياط – كفر الشيخ) عند نسبة ثابتة بلغت ٢.٥%، وبالنسبة للإناث فقد تقاربت نسبتهم بشكل واضح بين جميع العواصم بمتوسط ٢.٢%.

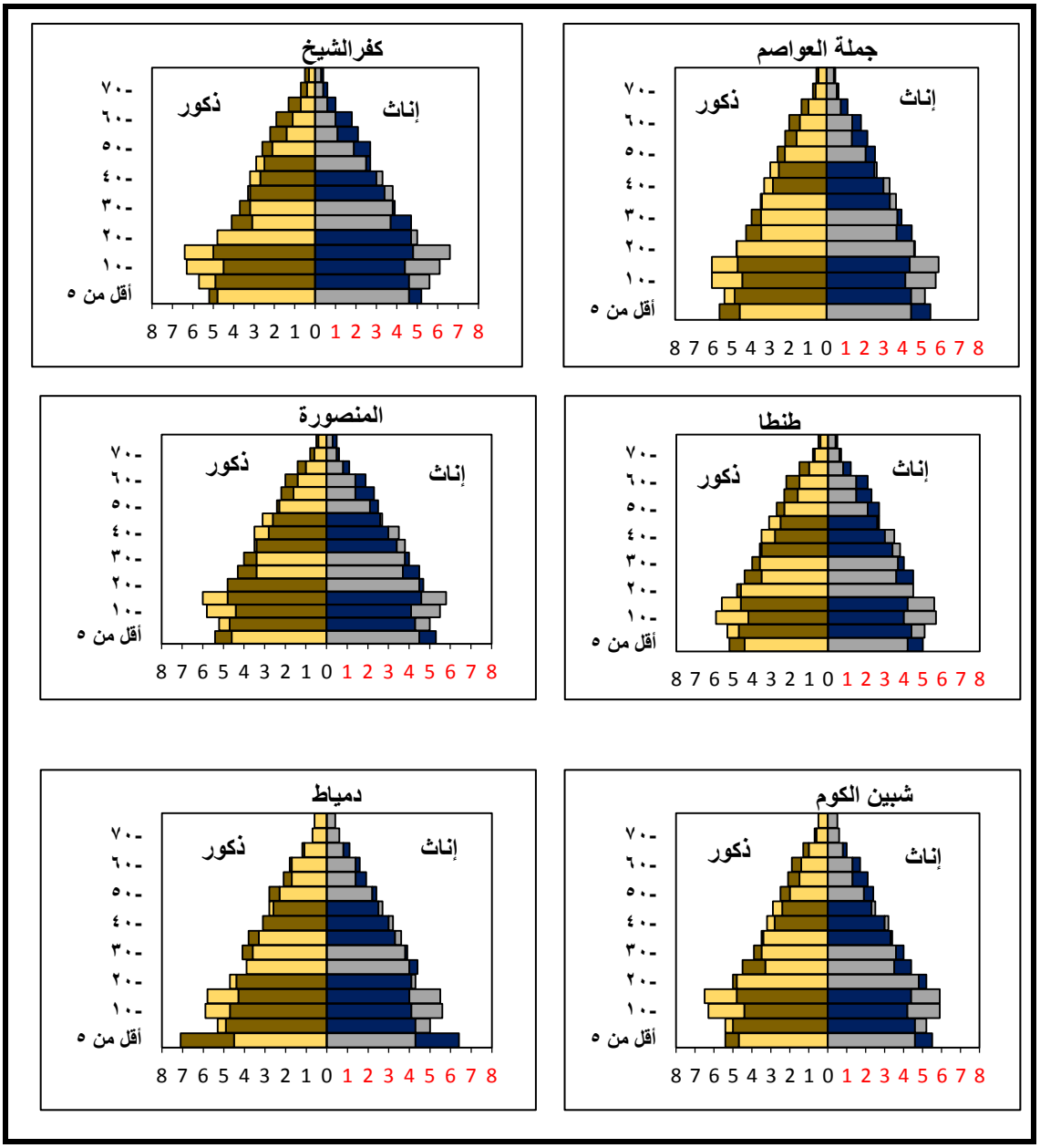

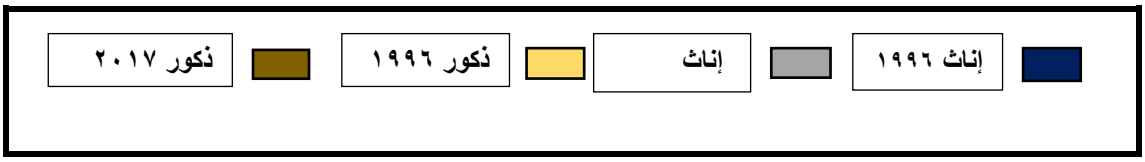

شكل (٣) تغير الهرم السكاني لعواصم الإقليم خلال عامي ١٩٩٦-٢٠١٧

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لسكان عواصم الإقليم.

١- الحالة التعليمية:

يعد المستوى التعليمي من المؤشرات الاجتماعية المهمة التي تعكس مدى تأهل القوى البشرية في المجتمع لتحقيق التنمية بمجالاتها المختلفة. فلا تُعد عملية رفع المستوى التعليمي للفرد وثقل قدراته المهارية غاية في حد ذاتها، إنما هى مدخلاً لتحقيق أهدافٍ أكثر اتساعًا، تتمثل في تغير نمط حياته الاقتصادية ومستوى معيشته، إضافة إلى زيادة فرصته في الحصول على عمل لائق (البنك الدولى،٢٠١٨، ص ١٨). وتهدف دراسة الحالة التعليمية للسكان إلى عدة أمور منها، تقييم أثر الجهود المبذولة من الحكومات في القطاع التعليمي، إضافة إلى تحديد أكثر المناطق الجغرافية احتياجاً لتلك الجهود؛ بهدف حدوث خلخلة وإعادة توزيع لتلك الموارد وفقاً لما تسمح به طبيعة واحتياج كل مدينة (دليل مؤشرات السكان والتنمية، ٢٠١١، ص ٨٤)، ويوضح الجدول (٤) والشكل(٤) تطور الحالة التعليمية لسكان عواصم الإقليم مقارنة بالجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) ومنهما يتبين ما يلي:

جدول (٤) التوزيع النسبي لسكان عواصم الإقليم حسب الحالة التعليمية مقارنة بالجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦ -٢٠١٧). السكان (١٠سنوات فأكثر)

السنوات / الحالة التعليمية	إجمالي العواصم			إجمالي الجمهورية		
	1996	2006	2017	1996	2006	2017
أمى	20.1	14.6	10.6	39.4	29.7	25.8
يقرأ ويكتب + محو امية	19.1	11.0	9.0	18.7	12.9	10.7
مؤهل أقل من المتوسط	19.2	17.0	24.0	17.7	19.4	25.7
مؤهل متوسط	25.3	32.4	23.7	16.5	25.8	22.2
مؤهل فوق المتوسط	3.4	4.0	5.0	2.0	2.5	3.1
مؤهل جامعى وما فوقه	13.0	20.9	27.6	5.7	9.6	12.4
الإجمالي	968846	1150480	1393208	44817598	57388939	71382733
	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول من عمل الطالب استنادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للسنوات المذكورة.

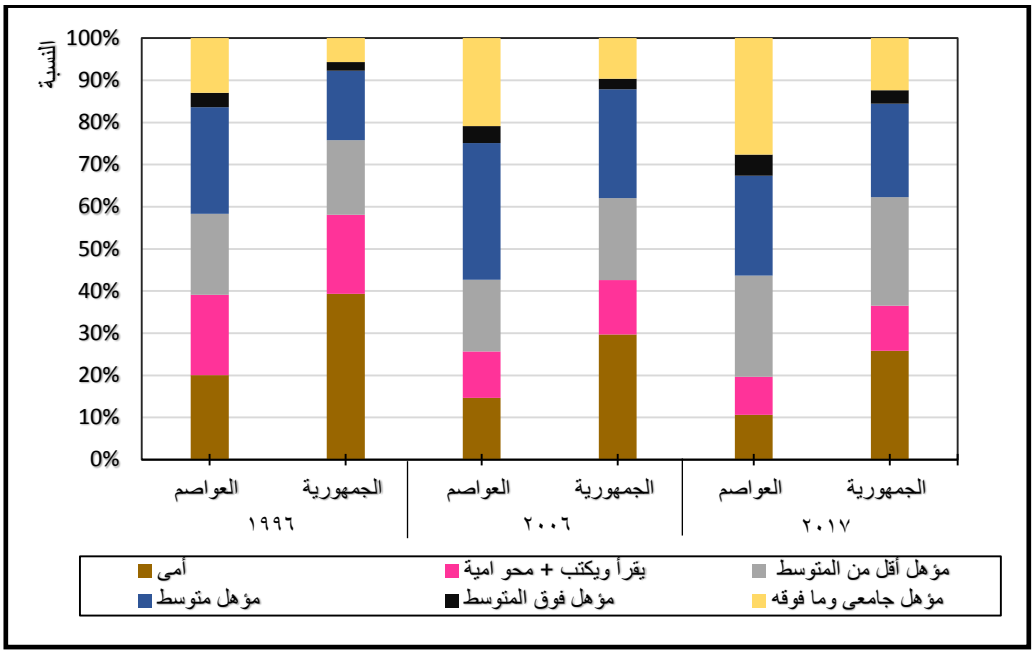

شكل (٤) التوزيع النسبي لسكان عواصم الإقليم مقارنة بالجمهورية خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)

- **الأمية:**

تعد من أهم مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية، وقد انخفضت نسبتهم على المستوى القومي خلال فترة الدراسة بفارق نسبي ١٣.٦%، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن نسبتهم مازالت مرتفعة بين سكان الدولة، ففي عام ٢٠١٧ كان ربع سكان الدولة (٢٥.٨%) أميون، وعلي مستوي عواصم الإقليم كان اتجاهها صوب الانخفاض أيضًا، أي نفس الإتجاه القومي، حيث انخفضت نسبتهم من ٢٠.١% عام ١٩٩٦ إلى ١٠.٦% عام٢٠١٧، بفارق نسبي ٩.٥%، أي أنها تدنت إلى نصف ما كانوا عليه تقريبا في بداية فترة الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض الإيجابي إلى المبادرات والسياسات التشجيعية أحياناً والإلزامية أحياناً أخرى والتي تتخذها الدولة من أجل القضاء على تلك الظاهرة التي تسئ إلى أي مجتمع يسعى لحياة كريمة، وإذا ما زلنا نتحدث عن أمية القراءة والكتابة ونحن في القرن الحادي والعشرون فما بالك عن أمية الذكاء الاصطناعي؟

- **فئة يقرأ ويكتب + محو الأمية[١]+ تربية فكرية:**

الشخص الأمي هو الذي لا يستطيع القراءة ولا الكتابة إطلاقا، وكذلك الشخص الذي يكتب اسمه أو أرقام أو جملة حفظها عن ظهر قلب يُعد أميا أيضا طالما لا يستطيع أن يكتب جملة بسيطة يعبر بها عن جزء من حياته اليومية، أما من يعرف القراءة والكتابة فهو الذي يستطيع أن يصيغ جملة يعبر بها عن جزء من حياته[٢] ، ومصدر هذه الفئة هم الأشخاص الذين تسربوا من التعليم الإبتدائي ولم يكملوا تعليمهم، لعدم رغبتهم في استكماله أو لشعورهم بعدم حاجتهم إليه في مهنهم التي لا تحتاج إلى قدرًا كبيرًا من التعليم. وقد انخفضت هذه الفئة على المستويين القومي والإقليمي بفارق نسبي ٨.٣%، ١٠.٥% على الترتيب خلال ١٩٩٦،٢٠١٧،

(١) تم دمج الفئتين نظرا لتشابه تعريفهم وخصائصهم.
(٢) للمزيد عن الفرق بين الأمية ومن يقرأ ويكتب يراجع هيئة الأمم المتحدة : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمساكن، التنقيح٢، ورقات إحصائية، نيويورك، ٢٠٠٩،ص ١٥٨

وجاء هذا الانخفاض كنتيجة منطقية لانخفاض نسبة الأمية حيث تعد هذه الفئة امتداداً طبيعياً لها، فضلاً عن ارتفاع فئة حملة المؤهلات المتوسطة كما سيتضح بعد قليل.

أما عن التربية الفكرية[١] فتختص هذه المرحلة بذوي القدرات الخاصة بصفة عامة (المكفوفون وضعاف البصر، والصم وضعاف السمع) وأصحاب الإعاقة الفكرية بصفة خاصة، وكادت أن تتساوي نسبتهم على المستوى القومي والإقليمي إذ سجلت٠.٣% وبلغت ٠.٤% على الترتيب، وثمة حقيقة لابد من توضحيها لهذه الفئة، وهي اهتمام الدولة بأصحاب القدرات الخاصة بشكل كبير وخاصة في ظل القيادة السياسية الأخيرة التي حرصت على توفير جميع متطلباتهم وعلى رأسها توفير مدارس التربية الفكرية، إضافة إلى تزويدها بمعلمين مؤهلين مهنياً وتشجيعهم مادياً عن طريق زيادة حوافزهم المادية بنسبة ٥٥% [٢] ، ويؤكد ذلك انتشار مدارسهم في كافة عواصم الإقليم، ففي مدينة دمياط (٥) مدارس، وتساوت شبين الكوم والمنصورة بعدد (٣) مدارس في كلٍ منهما، وتساوت أيضا في مدينة (طنطا) ومدينة كفر الشيخ على التوالي[٣] بعدد مدرستين في كلٍ منهما.

- **المؤهلات المتوسطة[٤]:**

هي أكثر المؤهلات انتشارًا بين سكان الدولة، وقد ارتفعت نسبتهم على المستوى القومي من حوالي ثلث سكان الدولة (٣٦.٢%) عام ١٩٩٦ إلى نحو نصف سكانها وتحديداً (٥١.١%) عام ٢٠١٧، أما عن نسبتهم بين عواصم الإقليم فقد دارت نسبتهم حول متوسط ٥١.٤% طوال فترة الدراسة، أي أن نصف سكان عواصم الدراسة أصحاب مؤهلات متوسطة، وهو ما يشير مبدئياً إلى أن المستوى التعليمي للسكان من المنظور التنموي قادرٌ على الارتقاء ومؤهل للتحسين، ويرجع ارتفاع نسبة هذه المؤهلات إلى عدة أسباب منها: قصر فترة دراستها زمنيًا وقلة تكلفتها مادياً مقارنة بالمؤهل الجامعي وما فوقه الذي يتطلب وقتاً زمنياً وتكلفه مادية أكبر، كما أن الطبيعة الحرفية والمهنية في معظم مدن الدراسة في حاجة إلى حَمَلة هذه المؤهلات

- **المؤهل الجامعي وما فوقه:**

لقد ارتفعت نسبة حملة المؤهلات الجامعية لسكان عواصم الدراسة مقارنة بنظيرها على مستوى الجمهورية، فقد اقتربت نسبتهم من ثلث حجم سكان العواصم في سن التعليم لتصل إلى (٢٧.٦%) عام ٢٠١٧، أي تضاعفت نسبتهم عما كانوا عليه عام ١٩٩٦، حين كانت نسبتهم (١٣.٧%). أما بالنسبة لنظيرهم على المستوى القومي فقد ارتفعت نسبتهم أيضا حتى بلغت ١٢.٤% عام ٢٠١٧ مقابل ٥.٧% في بداية فترة الدراسة. ويرجع هذا الارتفاع في عواصم الإقليم إلى تنوع وانتشار الخدمات التعليمية بعواصم الدراسة، وذلك ما بين جامعات إقليمية (حكومي/ خاص)، وكليات ومعاهد تابعة لجامعة الأزهر ومعاهد خاصة، مما سهل بشكل مباشر وصول الحق التعليمي لجميع سكان الإقليم، إضافة إلى تمتع تلك الجامعات الإقليمية بأقسام وبرامج علمية وتخصصات مهنية جديدة تلائم حجم التطور في متطلبات سوق العمل، مما ساعدها على استقطاب الطلاب من خارج نفوذها الإقليمي، ونتيجة لما سبق كان هذا الارتفاع النسبي منطقياً، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب في السنوات القادمة نظرًا للموافقة على إنشاء جامعات أهلية في عواصم الدراسة.

---

(١) استحدثت في تعداد ٢٠١٧ لتوثيق بياناتهم بشكل رسمي، وهو أمر إيجابي من الهيئة الفنية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(٢) مقابلة شخصية ميدانية لمدرسة التربية الفكرية بمدينة طنطا بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم ، دليل المدارس المصرية، مدارس التربية الفكرية .

(٤) تم دمج (المؤهلات المتوسطة (ابتدائي – أعدادي –ثانوي عام / أزهري) + مؤهلات أعلى من المتوسطة (المعاهد+ الدبلومات الفنية فوق ثلاث سنوات).

وبناءً على سبق بيانه نستنتج أن الحياة التعليمية لسكان عواصم الإقليم ستتجه نحو الارتقاء وذلك عن طريق ارتفاع نسبة المؤهلات الجامعية وتدني نسبة الأمية، ولكن السؤال الآن هل هذا التطور التعليمي يسير بنفس المستوى بين كافة عواصم الدراسة؟ أم أن هناك تباين مكاني بينها؟ وما مقداره؟ وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من دراسة التوزيع المكاني للمستويات التعليمية بين عواصم الدراسة وهو ما يوضحه الجدول (٥) والشكل (٥) وذلك بهدف تحديد أي المدن أكثر احتياجاً إلى تعزيز الاستثمارات التعليمية؟

- **التوزيع الجغرافي للمستويات التعليمية بين سكان العواصم خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)**

يظهر من الجدول(٥) والشكل (٥) ما يأتى:

- **الأمية: عام ١٩٩٦** وصلت الأمية في مدينة دمياط ٢٦.٢% من جملة سكان المدينة في سن التعليم، عقبتها مدينة كفر الشيخ ٢١.٦% ولحقتها شبين الكوم ٢١.١%، ثم وصلت أدناها في مدينة المنصورة حيث سجلت وقتها ١٦.٨%، **عام ٢٠٠٦** كان الفارق النسبي بين مدينتي الصدارة دمياط وكفر الشيخ (٠.٦%)، في حين حققت مدينة المنصورة نحو ١٢.٢%، وقد بلغ الانحراف المعياري نحو (٢.٠٦) خلال هذا العام. وفي **عام ٢٠١٧** لم تختلف السمة التوزيعية عن التعداد السابق إذ تساوت نسبتهم في مدينتي الصدارة (دمياط وكفر الشيخ) بقيمة ١١.٩% تلتهما مباشرة مدينة طنطا ١١.٧% ثم جاءت مدينة المنصورة بأدنى القيم ٩.١%، ويرجع هذا التحسن النسبي العام للأمية إلى الجهود المبذولة من الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وتوفيرها العديد من فصول محو الأمية على مستوى كافة عواصم الدراسة.
- **يقرأ ويكتب:** تباينت نسبتهم من مدينة لأخرى طوال فترة الدراسة، لكن ظلت مدينة دمياط تستحوذ على أعلى نسبها، وسبب ذلك هو ارتفاع نسبة الأمية بها مما أثر على باقي المستويات التعليمية. **ففى عام ١٩٩٦** كانت نسبتهم بمدينة دمياط حوالي ربع سكانها في سن التعليم (٢٥.١%) تبعها مدينتي طنطا فالمنصورة بنحو ١٩.٥% و١٩.٢% على الترتيب، ثم انخفضت نسبتهم إلى أدناها بمدينة كفر الشيخ إذ سجلت ١٤%. **وعام ٢٠٠٦** بدت الصورة التوزيعية لهذه الفئة متجانسة إلى حد بعيد، بين حوالي ٨٠% من عواصم الدراسة (شبين الكوم -طنطا- كفر الشيخ –المنصورة)، فما اختلفت نسبتهم بين المدن إلا اختلافا طفيفا (لا يتعدى ١%)، باستثناء مدينة دمياط التي ارتفعت قيمتها بنحو١٤.٥%، وسجل الانحراف المعياري قيمة (١.٦) وهو أدني انحراف لتلك الفئة إبان فترة الدراسة. أما عن **عام ٢٠١٧** حافظت مدينة دمياط على صدارتها بقيمة ١٢.٨% وتدنت بين باقي مدن الدراسة حتى وصلت أدناها في مدينة شبين الكوم ٧%، وما وجب توضيحه هنا أن العامل المتحكم في حجم تلك الفئة هو رغبتهم في استكمال تعليمهم، ومن ثم لابد من تسليط الجهود نحو استهداف عقول تلك الفئة ورفع درجة وعيهم بأهمية استكمال تعليمهم ودوره في تحسين خصائصهم ومستوى معيشتهم.

جدول (٥) التوزيع النسبي لسكان عواصم الإقليم حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

السكان (١٠سنوات فأكثر)

التعداد / المدينة	أمى			يقرأ ويكتب + محو امية			مؤهلات متوسطة			مؤهل جامعى وما فوقه		
	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧
طنطا	١٩.٦	١٥.٠	١١.٧	١٩.٥	١٠.٧	٨.٥	٤٦.٠	٥١.٧	٥٠.١	١٤.٩	٢٢.٦	٢٩.٧
كفرالشيخ	٢١.٦	١٧.٢	١١.٩	١٤.٠	١٠.٣	٨.٠	٥٢.٥	٥٢.٩	٥٣.٠	١١.٩	١٩.٥	٢٧.٠
المنصورة	١٦.٨	١٢.٢	٩.١	١٩.٢	١٠.١	٧.٨	٤٩.٣	٥٤.٩	٥٢.٤	١٤.٧	٢٢.٩	٣٠.٧
دمياط	٢٦.٢	١٧.٨	١١.٩	٢٥.١	١٤.٥	١٤.١	٤٠.٩	٥٢.٧	٥٦.٤	٧.٨	١٥.٠	١٧.٧
شبين الكوم	٢١.١	١٤.٠	٩.٦	١٥.٠	١١.٠	٧.٩	٥٢.٣	٥٥.٦	٥٤.٨	١١.٦	١٩.٤	٢٧.٦
جملة العواصم	٢٠.١	١٤.٦	١٠.٦	١٩.١	١١.٠	٩.٠	٤٧.٩	٥٣.٥	٥٢.٧	١٣.٠	٢٠.٩	٢٧.٦

المصدر: الجدول من عمل الطالب استنادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للسنوات المذكورة

- **التربية الفكرية:** لم يظهر حصر لهذه الفئة في تعداد ١٩٩٦ و٢٠٠٦ ومن ثم اقتصرت الصورة المكانية على عام ٢٠١٧، ويتضح أن مدينة دمياط قد ضمت أعلى أعدادها (٢٩١٢ طالب) شكلوا ١.٣% من جملة سكانها في سن التعليم، ويأتي من بعدها مدينة شبين الكوم (١٧٢٠طالب) بنحو ٠.٩%، أي استحوذت هاتان المدينتان على حوالي ٧٩.٣% من جملة نظيرهم على مستوى العواصم، ثم تقاربت أعدادهم في مدينتي المنصورة وطنطا بحوالي ما يقرب من ٦٠٠ طالب لكليهما بنحو ٠.١%، ولم تسجل مدينة كفر الشيخ سوي ٥٦ طالب فقط، وبتطبيق معامل الارتباط بين أعداد مدارس التربية الفكرية في العواصم وأعداد طلابها اتضح وجود ارتباط طردي قوي بقيمة (٠.٩) وهو ما يؤكد على توافر البنية التحتية اللازمة لتعزيز مستوياتهم المهارية.

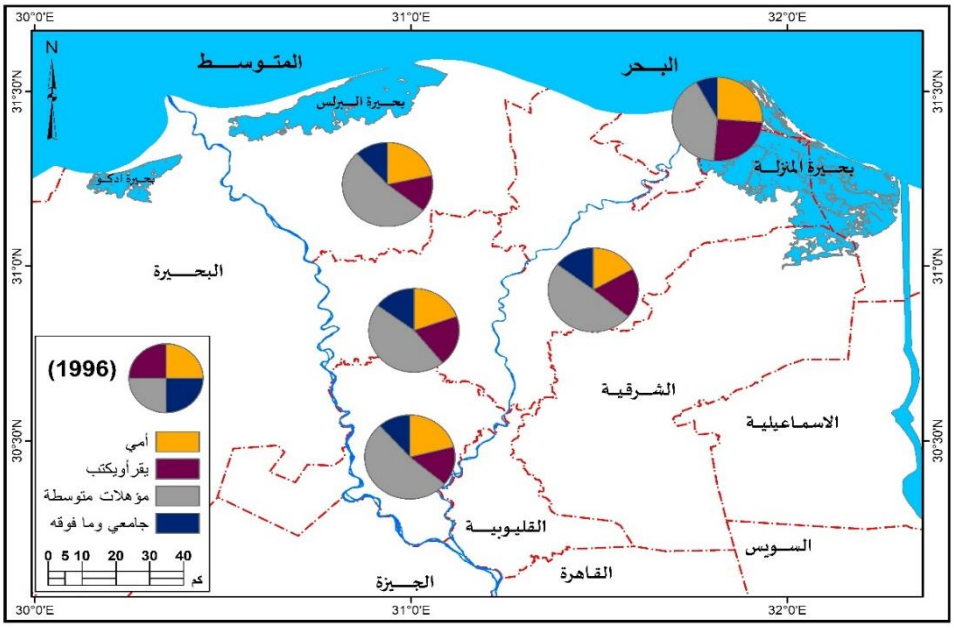
30°0'E
31°0'E
32°0'E
31°30'N
31°0'N
30°30'N
N
المتوسط
البحر
بحيرة البرلس
بحيرة ادكو
بحيرة المنزلة
البحيرة
الشرقية
الاسماعيلية
القليوبية
السويس
القاهرة
الجيزة
(1996)
أمي
يقرأويكتب
مؤهلات متوسطة
جامعي وما فوقه
0 5 10 20 30 40
كم

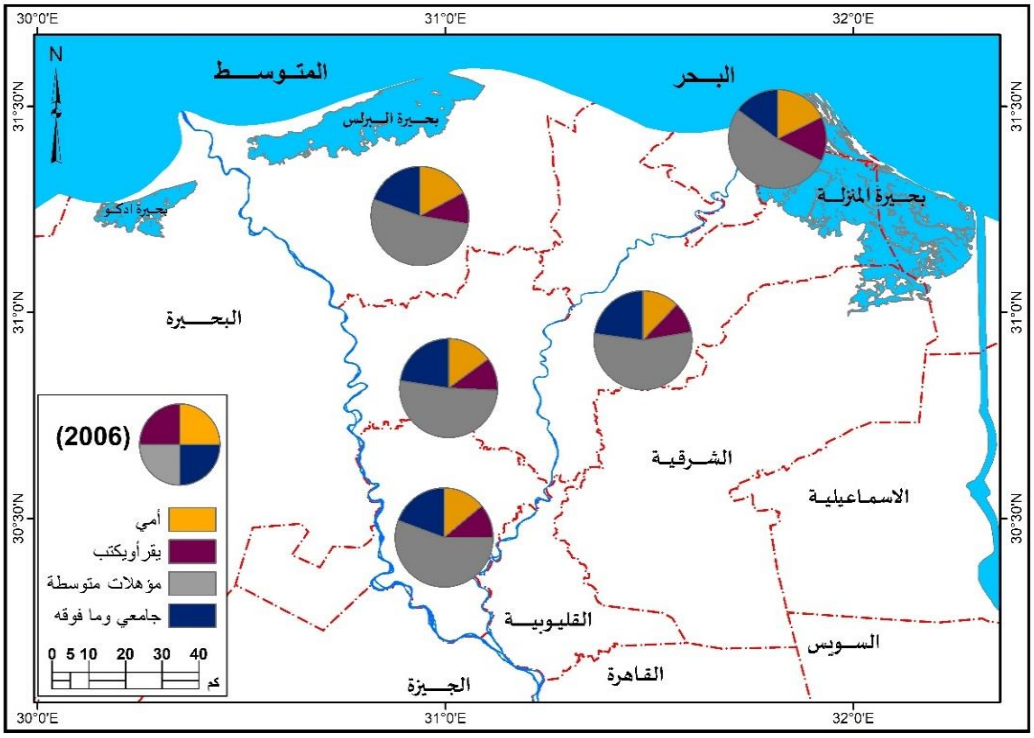
30°0'E
31°0'E
32°0'E
31°30'N
31°0'N
30°30'N
N
المتوسط
البحر
بحيرة البرلس
بحيرة ادكو
بحيرة المنزلة
البحيرة
الشرقية
الاسماعيلية
القليوبية
السويس
القاهرة
الجيزة
(2006)
أمي
يقرأويكتب
مؤهلات متوسطة
جامعي وما فوقه
0 5 10 20 30 40
كم

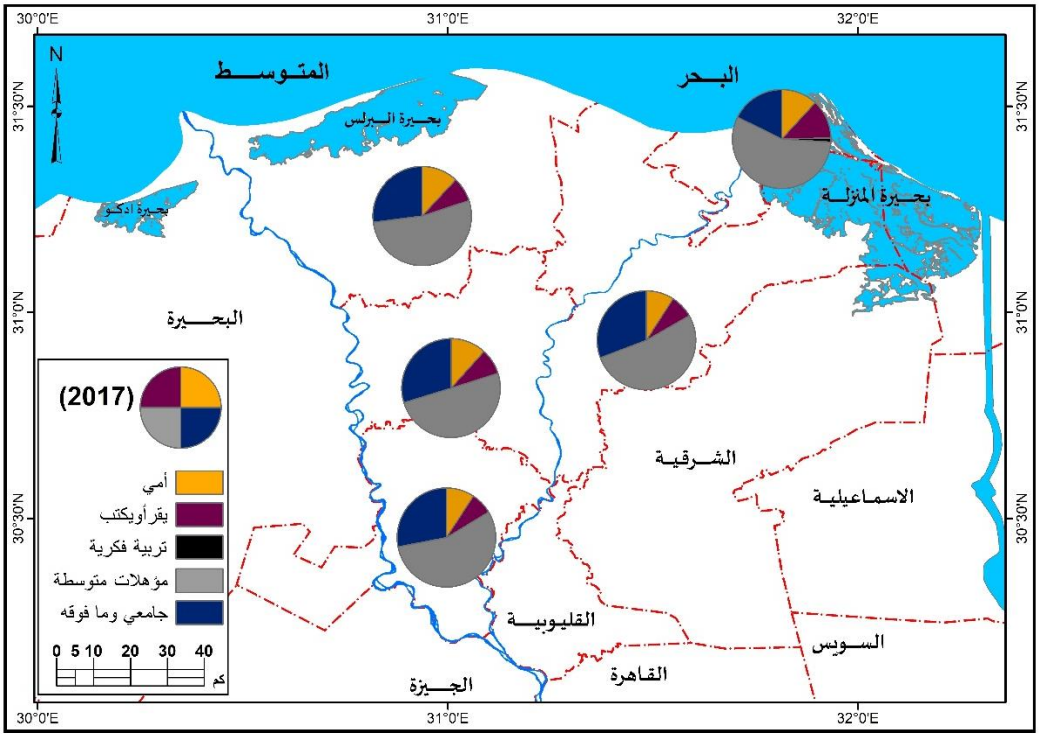

شكل (٥) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية بعواصم الدراسة خلال (١٩٩٦-٢٠١٧)

- **المؤهلات المتوسطة:** وهي المستوى التعليمي الأكثر اتساعًا والأعلى انتشاراً بين سكان العواصم طوال فترة الدراسة، **ففى عام ١٩٩٦** اتضح أن أكثر من نصف سكان مدن(كفر الشيخ وشبين الكوم والمنصورة) في سن التعليم حاصلون على مؤهلات متوسطة (٥٢.٥، ٥٢.٣%، ٤٩.٣%) على التوالي، بينما انخفض نظيرهم إلى أدناه في مدينة دمياط والتي سجلت ٤٠.٩%، وفي **عام ٢٠٠٦** ارتفت نسبة هذا المؤهل في جميع العواصم إلى أعلى من ٥٠% أي أن أكثر من نصف حجم السكان في سن التعليم في جميع العواصم كانوا من حملة المؤهلات المتوسطة، ووُزِعَت باقي النسب على المستويات التعليمية الأخرى، وقد سجلت أعلى قيمها في مدينة شبين الكوم بقيمة ٥٥.٦% ويعقبها مدينة المنصورة بنسبة ٥٤.٩% ثم تراجعت مدينة كفر الشيخ إلى المركز الثالث ٥٢.٩%، وحققت مدينتي دمياط و طنطا أدنى النسب بقيمة٥٢.٧، ٥١.٧% على الترتيب، وفي **عام ٢٠١٧** استطاعت مدينة دمياط أن تتقدم إلى أعلى قائمة المدن الأكثر استحوذا على المؤهلات المتوسطة بقيمة ٥٦.٤%، وما كان ذلك إلا نتيجة للطبيعة الحرفية للمدينة والمهن اليدوية المنزلية والتي لا تحتاج إلى مؤهل تعليمي عالي، وقد تراجعت مدينة شبين الكوم إلى المركز الثاني بقيمه ٥٤.٨% ثم جاءت مدينتي كفر الشيخ والمنصورة بقيمة ٥٣%و٥٢.٤% على الترتيب، وحافظت مدينة طنطا على استقرارها في ذيل القائمة بنسبة٥٠.١%.
- **المؤهل الجامعي وما فوقه:** أصبح ثان المؤهلات التعليمية انتشاراً بين سكان العواصم بعد المؤهلات المتوسطة منذ عام ٢٠٠٦، أما ما قبل ٢٠٠٦ كانت الأمية في المركز الثاني، **وفي عام١٩٩٦** تباينت ملامحهم التوزيعية بين العواصم بدرجة كبيرة، وسجلت قيمة المدى (٧.١) والانحراف معياري (٢.٥)، وفي مدلولهما بيان على التباين النسبي فمدينة دمياط كانت ٧.٨% مقابل ١٤.٩% في مدينة طنطا، وفي **عام ٢٠٠٦** دارت نسبة المؤهلات الجامعية حول خُمس سكان العواصم تقريبا، وجاءت مدينتي المنصورة(٢٢.٩%) وطنطا(٢٢.٦%) على صدارة القائمة مقارنة بباقي عواصم الدراسة، كما لوحظ تساوي

نسبتهم في مدينتي كفر الشيخ وشبين الكوم، أما دمياط فقد حققت أدنى النسب حيث كانت ١٥%، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المؤهلات المتوسطة إلى أقصاها خلال هذا العام، وأيضا كان لارتفاع نسبة الأمية دورٌ لا يمكن أن نغفله في ذلك لأنها تعبير واضح عن انخفاض الوعي بأهمية التعليم العالي والدرجات العلمية العليا، وفي **عام ٢٠١٧** تحسنت نسب المؤهلات الجامعية بين جميع سكان العواصم بصورة ملموسة، إذ دارت حول ثُلث حجم سكان كل مدينة على حده، باستثناء مدينة دمياط والتي سجلت ١٧.٧% أي لم تصل حتى إلى خُمس سكانها؛ ورجع ذلك لسبب رئيس وهو تدني الخصائص التعليمية لسكان الجزء الريفي (قرية غيط النصارى) الذي أُضيف إلى الحدود الإدارية للمدينة، ومن ثم أثرت هذه الإضافة على انخفاض نسبة المؤهلات الجامعية وأيضا المتوسطة. وقد وصلت نسبة المؤهلات الجامعية إلى أعلاها بمدينة المنصورة بنسبة ٣٠.٧% ولحقتها مباشرة مدينة طنطا ٢٩.٧%، أي استحواذتا معاً على ٦٦.٣% (من جملة المؤهلات الجامعية على مستوى عواصم الدراسة)، وتقاربت نسبتهم بمدينتي شبين الكوم وكفر الشيخ بشكل ملحوظ حيث كان الفرق النسبي بينهم (٠.٦%).

٢- الحالة الزواجية:

تعد ديناميكية الحالة الزواجية من أهم العناصر الاجتماعية التي تعكس العديد من الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، ويتضح من الجدول (٦) والشكل (٦) التوزيع النسبي والجغرافي لأنماط الحالة الزواجية على مستوى عواصم الدراسة، ومنهما يتبين ما يأتي:

- **المتزوجون:** هم الأكثر انتشاراً بين سكان العواصم، فقد شكلوا نحو ثلثي(٦١%) حجم السكان في سن الزواج طوال فترة الدراسة، وعلى الرغم من هذا الاستحواذ المجتمعي، يتضح انخفاض نسبتهم انخفاضاً طفيفاً إبان فترة الدراسة، إذ سجلوا ٦٢.٤% عام ١٩٩٦ ثم انخفضوا إلى ٦١% عام ٢٠١٧، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبتي الطلاق والترمل في نفس الفترة كما سيتضح فيما يأتي.
- **غير المتزوجين:** هم ثاني الحالات الزواجية انتشاراً بين سكان العواصم، وقد بلغت نسبتهم نحو ثلث حجم السكان بمتوسط ٣٠%، ولعل ما يلفت الانتباه هنا هو ثبات نسبتهم بين عواصم الإقليم عند ٢٩.٧% عامي ١٩٩٦، ٢٠١٧ على الرغم من ارتفاع حجمهم المطلق، ويرجع ذلك إلي تدني الأوضاع الاقتصادية في البلاد خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة التضخم نتيجة لزيادة الأسعار، ومن ثم ضعفت القدرة المادية لدى الشباب على مصاريف الزواج، ولا يمكن أن نخفي دور المستوى التعليمي في تأخر سن الزواج، وهناك سبب آخر ربما يؤثر في هذا الانخفاض بشكل غير مباشر، وهو تفشي ظاهرة الاختلاط في المؤسسات التعليمية بين جميع الفئات العمرية، مما قد تغني الشباب عن فكرة الزواج أو على الأقل تبعد ذهنه عن التفكير في ذلك.

جدول (٦) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزواجية بعواصم الإقليم خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

(السكان في سن الزواج)

	أعزب			متزوجون			مطلق			ارمل		
	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٧
طنطا	٢٩.٩	٣٠.٠	٢٩.٥	٦١.٧	٦١.٦	٦١.١	٠.٩	١.٠	١.٧	٧.٥	٧.٥	٧.٨
كفر الشيخ	٣١.٢	٣٢.٦	٢٩.٠	٦١.٧	٥٩.٩	٦١.٧	٠.٧	٠.٨	١.٦	٦.٤	٦.٧	٧.٧
المنصورة	٢٩.٤	٣١.١	٣٠.٥	٦٢.٩	٦١.١	٥٩.٩	٠.٨	٠.٨	١.٩	٦.٩	٧.٠	٧.٧
دمياط	٢٨.٨	٢٧.٩	٢٨.١	٦٣.٦	٦٤.٨	٦٣.١	٠.٦	٠.٧	١.٣	٧	٦.٦	٧.٦
شبين الكوم	٣٠.٣	٣١.٨	٣٠.٧	٦١.٩	٦٠.٣	٦٠.٨	٠.٨	٠.٨	١.٤	٧	٧.١	٧.٢
الجملة	٢٩.٧	٣٠.٥	٢٩.٧	٦٢.٤	٦١.٦	٦١.٠	٠.٨	٠.٨	١.٦	٧.١	٧.٠	٧.٦

المصدر: الجدول من عمل الطالب استنادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للسنوات المذكورة

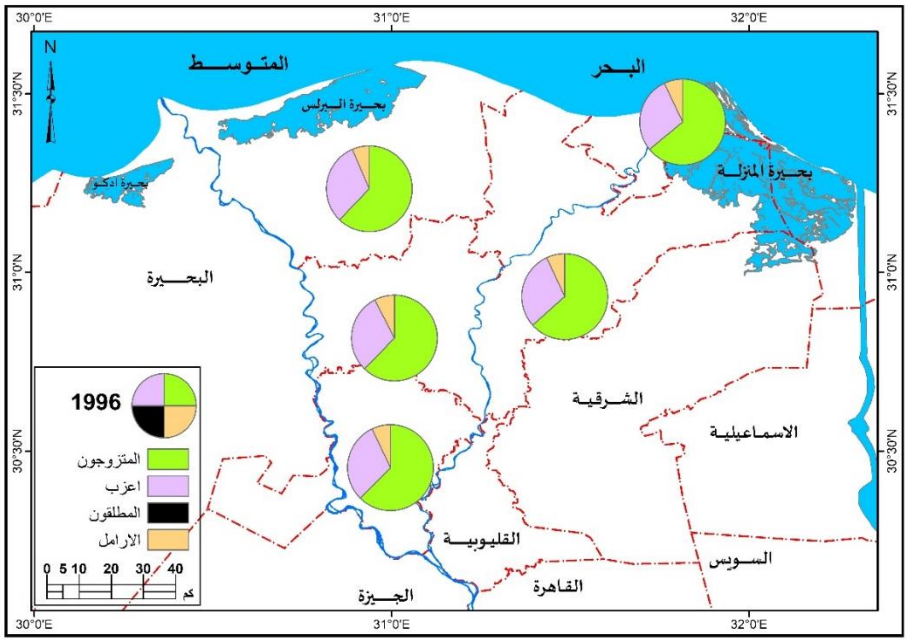

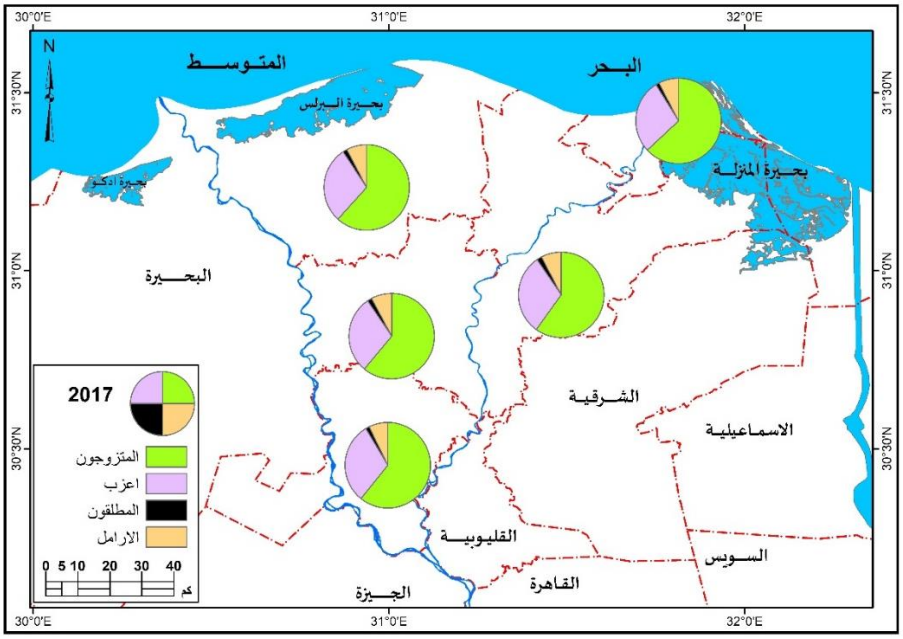

شكل (٦) توزيع السكان حسب الحالة الزواجية بعواصم إقليم الدراسة عامي ١٩٩٦،٢٠١٧

- **المطلقون:** هو أسرع مؤشر يُعبر عن قوة وجودة الحياة الزواجية بأي مجتمع، وبالرغم من أنهم أقل الفئات الزواجية انتشاراً بين المجتمع، إلا أن نسبتهم تضاعفت خلال فترة الدراسة من ٠.٨% عام ١٩٩٦ أصبحوا ١.٦% من جملة السكان في سن الزواج عام ٢٠١٧، وقد بينت نتائج العديد من الأبحاث التي اهتمت بأسباب وتداعيات الطلاق في مصر، أن هناك العديد من الأسباب وراء تلك الظاهرة السيئة، منها على سبيل المثال لا الحصر: ما يأتي على رأس الصدع تدخل أهل الزوج أو الزوجة في حياتهم بصفة دائمة، إضافة إلى الخيانة الزوجية، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، وأضف على ما سبق الهروب من المسؤولية وعدم الرغبة في تحمل الأعباء الأسرية؛ نظرا لتدني الأحوال الاقتصادية (السيد محمد، ٢٠١٩، ص٢)، إضافة إلى صدور قانون الخلع في يناير عام٢٠٠٠م، والذي ساعد على ارتفاع معدلات الطلاق؛ لأنه سهل الإجراءات أمام المطلقات لاستكمال وممارسة حياتهم بصورة شبه طبيعية، وقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن حوالي ٨٣.٥% من المطلقين كان سببه الخلع و ٦% بسبب العنف والإيذاء وذلك على المستوي العام للدولة عام ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠٢٠، ص ١٤٩).
- **الأرامل:** انخفضت نسبتهم من ٧.١% عام ١٩٩٦ إلى ٧% عام ٢٠٠٦، وهو ما يعكس تطور الحالة الصحية والرعاية الطبية إبان تلك الفترة، لكن نتائج ٢٠١٧ أوضحت ارتفاع نسبة الأرامل بين سكان العواصم إلى ٧.٦%، وقد يعزي ذلك إلى انتشار حالة الفوضى الأمنية في البلاد واستمرار العمليات والمؤامرات الإرهابية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فتجمعت تلك الأسباب وخلفت أعدادًا كبيرة من الضحايا والشهداء ليس فقط في قلب عواصم الإقليم إنما على المستوي القومي، وقد أثبتت تلك الأحداث مدى تدني وترهل المستوى الصحي في البلاد.

- **التوزيع الجغرافي للحالة الزواجية بين سكان العواصم خلال الفترة (١٩٩٦ -٢٠١٧)**

يعرض الجدول (٦) والشكل (٦) للتوزيع على مستوى العواصم في شكل فئات (تزيد وتقل وتتساوى) مقارنة بالمتوسط العام للإقليم وذلك على النحو الآتي:

- **المتزوجون: فى عام ١٩٩٦** ارتفعت نسبتهم بمدينتي دمياط والمنصورة حيث سجلا ٦٣.٦%،٦٢.٩% على المتوسط العام للإقليم (٦٢.٤%)، ثم تدنت نسبتهم بباقي عواصم الإقليم، **أما عام ٢٠١٧** انقلب وضع المتزوجين رأسًا على عقب بمدينتي المنصورة وشبين الكوم حيث أصبحا في ذيل القائمة وسجلتا قيماً أقل من المتوسط العام للإقليم ٦١%، في حين ارتفعت باقي المدن عن المتوسط العام للإقليم؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستويات التعليمية في مدينتي المنصورة وشبين الكوم خلال هذه الفترة ومن ثم تأخر سن الزواج لحين استكمال مراحلهم التعليمية.
- **غير المتزوجين:** فى **عام ١٩٩٦** ارتفعت نسبتهم بمدن كفر الشيخ وشبين الكوم وطنطا، وانخفضت بباقي عواصم الإقليم مقارنة بالمتوسط العام للإقليم والذي بلغ ٢٩.٧%، **وفي عام ٢٠١٧** انخفضت نسبتهم بجميع مدن الدراسة عن متوسط الإقليم الذي سجل ٢٩.٧% باستثناء مدينتي المنصورة وشبين الكوم واللتان حققتا ارتفاعًا عن المتوسط العام بنحو ٣٠.٥%، ٣٠.٧% على التوالي، وربما عاد ذلك إلى انخفاض نسبة المتزوجين فيهما إلى أدني درجاتها خلال نفس العام.
- **المطلقون** : حققت هذه الفئة ارتفاعاً واقعياً على مستوى جميع العواصم الإقليمية بشكل ملفت للنظر خلال فترة الدراسة، ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبتهم شبه متساوية مقارنة بمتوسط الإقليم في جميع العواصم فلم يزد الفارق النسبي عن ٠.٢%، أما ٢٠١٧ ارتفعت نسبة المطلقون إلى أقصاها بمدينتي المنصورة وطنطا وحققتا ارتفعاً على متوسط الإقليم (١.٦%)، بينما تساوي نظيرهم بمدينة كفر الشيخ، أما نسبتهم بمدينتي شبين الكوم ودمياط فانخفضت إلي أقل من المتوسط العام بقيمة ١.٤%، ١.٣% على التوالي، ويشير هذا التقارب النسبي إلى أن أسباب الطلاق مشتركة بين سكان العواصم.
- **الأرامل:** عام ١٩٩٦ بلغت أقصي نسبهم في مدينة طنطا حيث سجلت٧.٥%، وهو ما يفوق نسبة المتوسط العام لهذه الفئة (٧.١%)، بينما انخفضت باقي مدن الدراسة عن المتوسط السابق، **وفي عام ٢٠١٧** دارت نسبتهم حول قيمة المتوسط العام للإقليم(٧.٦%)، بفروق بسيطة للغاية لا تتجاوز ١%.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١- انخفضت نسبة الإعالة الكلية بجميع عواصم الإقليم؛ نتيجة لارتفاع حجم الفئة العمرية (متوسطو السن ١٥- ٦٤ سنة)، باستثناء مدينة دمياط والتي زادت بها الإعالة من ٥٣.٥% إلى ٥٦.٣%؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم صغار السن مقابل انخفاض حجم الفئة المتوسطة (١٥ -٦٤) القادرة على العمل وتحمل الإعالة.

٢- تمر معظم مدن الدراسة بمرحلة الهبة – النافذة- الديموغرافية، نظرًا لانخفاض نسبة صغار السن مقابل ارتفاع متوسطى السن، إضافة إلى انخفاض حجم الإعالة عن ٦٦%، وهو ما يشير إلي ملاءمة الوضع الديموغرافي في العواصم لاكتساب العائد الديموغرافي.

٣- هناك انخفاضٌ ملموس في نسبة الأمية بين سكان المدن، حيث جاءت الأمية فى المركز الثالث في التعداد الاخير، قابلها ارتفاع حملة الشهادات الجامعية وما فوقها بين جميع عواصم الإقليم حيث ارتفعت من ١٢.٢% عام ١٩٩٦ إلى ٢٦.٥% عام ٢٠١٧، مما يعكس أثر الجهود الحكومية المبذولة في هذا الصدد.

٤- انتشار المؤهلات المتوسطة بين سكان عواصم الإقليم لتصل نسبتهم في كل عاصمة إلي أكثر من نصف سكانها ما بين دبلومات فنية أو ثانوية عامة ولم يكمل دراسته، وذلك

طوال فترة الدراسة، وهو ما يشير مبدئيًا إلى أمرين، **الأول:** أن مستوى تعليم السكان في عواصم الإقليم يعد بيئة خصبة لإستيعاب تحسين قدراتهم وثقل مهاراتهم ورفع مستوى تعليمهم إذا توافرت الرغبة. **والأمر الثاني** هو ضعف مخرجات النظام التعليمي وعدم مواكبته لأدوات ووسائل التعليم الحديثة.

٥- انخفضت نسبة المتزوجون انخفاضاً طفيفاً إبان فترة الدراسة، إذ سجلوا ٦٢.٤% عام ١٩٩٦ ثم انخفضوا إلى ٦١% عام ٢٠١٧، على الرغم من ارتفاع حجم الذكور والإناث في سن الزواج (١٨ سنة للذكور، ١٦ سنة للإناث)؛ ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب المتشابكة منها الاجتماعية وأخرى اقتصادية.

٦- استقرت نسبة غير المتزوجين بين سكان عواصم الإقليم عند ثلث حجم السكان (٢٩.٧%) طوال فترة الدراسة، بالرغم من ارتفاع حجمهم المطلق، ومن أوضح الأسباب تدني الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع قيمة التضخم خلال الفترة الأخيرة، مما أدي إلى تراجع أعداد كبيرة عن فكرة الزواج أو تأجيله لوقت آخر.

٧- تضاعفت نسبة المطلقين بين العواصم خلال فترة الدراسة من ٠.٨% عام ١٩٩٦ لتصبح ١.٦% من جملة السكان في سن الزواج عام ٢٠١٧، وقد بينت نتائج العديد من الأبحاث التي اهتمت بأسباب وتداعيات الطلاق في مصر، أن هناك العديد من الأسباب وراء تلك الظاهرة منها، تدخل أهل الزوج أو الزوجة في حياتهم بصفة دائمة، إضافة إلى الخيانة الزوجية، وغيرها.

التوصيات:

١- ضرورة وضع سياسات تنموية تتناسب مع امكانات كل مدينة، بهدف تمكينها من تحقيق أقصي استفادة ممكنة من عائدها الديموغرافي، وتتمثل هذه السياسات في زيادة فرص العمل ورفع معدلات التمكين للمرأة وغيرها.

٢- تسليط الجهود نحو استهداف عقول الفئة التعليمية (من يقرأون ويكتبون) بجميع عواصم الإقليم، ورفع درجة وعيهم بأهمية استكمال تعليمهم ودورهم في تحسين خصائصهم ومستوى معيشتهم، لأن العامل الرئيسي في حجم هذه الفئة هو الرغبة.

٣- توجيه خريجي الجامعات لمواكبة متطلبات سوق العمل، والجدير بالبيان هو وجود العديد من الدراسات التي توصي بشكل تطبيقي بتذليل الفروق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ولكن لا يتم النظر فيها.

٤- تعميق الدراسة والبحث حول مدى إندماج أصحاب الإعاقة الفكرية في سوق العمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية وخاصة في مدينة دمياط تحديدًا؛ لأنها أعلى مدن الإقليم استحواذا على هذه الفئة (١.٣%) عام ٢٠١٧.

٥- عقد دورات تدريبية للمقبلين على الزواج لتعلم مهارات التواصل الفعال وحل المشكلات قبل أن تتفاقم، كما يمكن توفير الاستشارة المبكرة وتشجيع الأزواج على طلب المساعدة عند ظهور المشاكل الزوجية، وتكون هذه الاستشارة قابلة الوصول للجميع ومنخفضة التكاليف.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت، إجمالى الجمهورية، الفترة ١٩٩٦/٢٠١٧، القاهرة .
٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة المواليد والوفيات ٢٠٠٦/٢٠١٧، القاهرة.
٣- وزارة التربية والتعليم ، دليل المدارس المصرية، مدارس التربية الفكرية
٤- مقابلة شخصية ميدانية لأحد مدارس التربية الفكرية في مدينة طنطا بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٨.

ثانيا: المراجع باللغة العربية.

١- ناجا عبدالحميد أبوالنيل: التغيرات السكانية في عواصم المحافظات الريفية بالدلتا المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
٢- هالة محمد حافظ بهنساوي: سكان عواصم محافظات مصر العليا "دراسة ديمو- جغرافية" رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب – جامعة سوهاج، ٢٠٠٦.
٣- محمد زكي السديمي: محافظة الاسماعيلية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآدب ، جامعة طنطا، ١٩٩١.
٤- علاء سيد محمود: السكان من منظور ديموجرافي، بدون دار نشر، طنطا، ٢٠١٥.
٥- عباس فاضل السعدي: المفصل في جغرافية السكان،الجزء الثاني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤.
٦- السيد محمد على محمود: التحليل الجغرافي لحالات الطلاق، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، المجلد ٣٠، العدد ١١٦، يناير ٢٠١٩
٧- وائل عبدالله ابراهيم: التحليل الجغرافي لأقاليم نوعية حياة السكان فى مصر، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة دمنهور، إصدار خاص، ديسمبر ٢٠١٢
٨- قراءة في إحصاءات الطلاق وخصائصه، مجلة السكان بحوث ودراسات، العدد٩٩، يناير ٢٠٢٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
٩- حسين عبدالعزيز سيد الفرصة الديموجرافية : حالة مصر، تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، صفحات متفرقة، ٢٠١٨.
١٠- دليل مؤشرات السكان والتنمية، صندوق الأمم المتحدة ،٢٠١١.
١١- مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمساكن، التنقيح٢، ورقات إحصائية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نيويورك، هيئة الأمم المتحدة ، ٢٠٠٩،ص ١٥٨
١٢- البنك الدولي : تنمية القوى العاملة ، التقرير الوطني لنظم منهجية من أجل نتائج أفضل في مجال التعليم ، ٢٠١٤، جمهورية مصر العربية ، ص ١٨.
١٣- معهد التخطيط القومي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٦)، يناير ٢٠١٥.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية.

١- Georg, W. Barclay. Techniques of Population Analysis, JohnWiley& sons, Inc, New York, ١٩٥٨.

٢- Blug, M., Education& the Employment problem in Developing Countries, I.L.O, Geneva, ١٩٧٦.

٣- Neupert, R. F., Socio- Demographic Patterns of Residence in Metropolitan Cairo, CDC Working Paper, Cairo.

٤- Shryock, H.S., and sigel, .j.s.The Methods and Materials of Demography.Academic Press, New York, ١٩٧٦.

٥- United Nations, Methods of Analyzing Census Data on Economic Activities of Population Studies, Series no, ٤٣, New York., U.S.A., ١٩٨٦.

٦- U.N.: Methods of Analyzing Census Data on Economic Activities of Population, Population Studies, Series No.٤٣, New York, ١٩٦٨.

Demographic and social changes of population in capitals of the Delta planning region during the period (١٩٩٦-٢٠١٧)

Prepared by

Elsayed Abdulsattar Al-Qutb Sultan
Assistant teacher - Department of Geography and Geographic Information Systems - Faculty of Arts - Tanta University

Dr. Mohamed Zaki Al-Sadimi
Professor of Economic Geography in the Department of Geography and Geographic Information Systems
Former Dean of the Faculty of Arts - Tanta University - President of the Egyptian Geographical Society

Dr. Alaa Sayed Mahmoud (may he rest in peace)
Professor of Population Geography at the Faculty of Arts - Tanta University

Dr. Wael Abdullah Ibrahim
Professor of Population Geography - Head of the Geography Department at the Faculty of Arts - Mansoura University

Abstract:

The study of any population community manifested by monitoring changes in its demographic and social characteristics, whether these characteristics are natural or acquired. Among the most important natural features are its sex - age composition, which are essential determinants in many social and economic studies. As for the acquired characteristics (educational status and marital status), monitoring changes in educational levels and marital statuses among the populations of the capitals is considered one of the most important social indicators reflecting their ability to keep up with the development processes.

The research aims to identify which capitals have a human capital capable of working and producing from the perspective of age and gender structure, in addition to determining the most prevalent educational levels among the populations of the capitals, with the aim of directing educational plans and policies towards enhancing the prevailing educational level. Furthermore, identifying the geographical areas most in need of enhancing the educational environment, and as for the dynamics of marital status among the populations of the capitals, its study aims to identify the

most prevalent marital statuses among the populations reflecting various economic situations in the region such as financial capacity for marriage.

Keywords: Demographic and social changes, capitals of Delta planning region, population pattern.